مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة ـ الدورة العادية 26

شرم الشيخ ـ جمهورية مصر العربية
السبت والاحد 8 ـ 9 جمادي الاخر 1436 هـ ـ 28 ـ 29 مارس/آذار 2015م

ق 26/(03/15)/ 48-خ(0187)

كلمة

فخامة الرئيس محمـــود عـــباس

رئيس دولـــة فلسطين

في جلسة العمل الأولى
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (26)

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية
السبت والأحد 8 - 9 جمادي الآخر 1436 هـ 28 - 29 مارس/آذار 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الأخ الدكتور نبيل العربي

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

بدايةً نتوجه بالتحية والاحترام للإخوة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ورؤساء الوفود والحضور الكريم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وأُعرب عن شكرنا الجزيل وتقديرنا العميق، لفخامة الأخ الرئيس عبد الفتاح السيسي، وحكومة جمهورية مصر العربية، وشعبها الشقيق على استضافة هذه القِّمة، مُتمنين لها النجاح، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها شعوبنا.

وأُعبر عن شكرنا وتقديرنا لصاحب السمو الأخ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ولحكومة وشعب الكويت الشقيق على القيادة الحكيمة للعمل العربي المشترك طيلة المرحلة الماضية.

الإخوة القادة، أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

نود في البداية أن نعرب عن تأييدنا الكامل للقرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، والدول العربية المشاركة في العمليات الرامية للحفاظ على وحدة اليمن ودعم الشرعية فيها.

وفي نفس الوقت، نؤكد على أهمية الإستجابة لدعوة الحوار الذي نادى به مجلس التعاون الخليجي، والتمسك بالحوار، بإعتباره السبيل الأمثل لتحقيق الأمن والإستقرار لليمن الشقيق، والحفاظ على وحدة أراضيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة القادة، اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

تعرضت قضيتنا الفلسطينية مُنذ الدورة السابقة للقمة لجُملةٍ من الأحداث والتطورات، كان أبرزُها توقف المفاوضات بالكامل مع الحكومة الإسرائيلية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري، وجامعة الدول العربية والعديد من دول العالم، نتيجةً لعدم التزام الحكومة الإسرائيلية بالمرجعيات الدولية، والإتفاقيات المعقودة، وإصرارها على مواصلة نشاطاتها الإستيطانية، ورفضِها إطلاق سراح أسرانا.

بسم الله الرحمن الرحيم

وكان أخطر ما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية نشاطاتها الإستيطانية غير المسبوقة في القدس، بهدف تهويدها وتغيير طابعها، وتكثيف الإعتداءات من قِبل المُتطرفين وبعض المسؤولين الإسرائيليين على المُقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وخاصةً في المسجد الأقصى، مما يُهدد بتحويل الصراع من صراع سياسي وقانوني إلى صراع ديني، الأمر الذي يُنذر بعواقب كارثية لن تقتصر تداعياتها على منطقتنا فقط، بل ستشمل العالم بِأسرِهِ، وقد تصدينا ونتصدى لهذِه الاعتداءات.

وهنا نَودُّ أن نُشيد بما بذلهُ ويبذلهُ جلالة الملك عبد الله الثاني من جهود مُخلصة لإحتواء الموقف، والشكر موصول لجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لما يقوم به من جهد لنصرة القدس.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن القدس الشرقية تعيش ربع الساعة الأخير قبل أن يكتمل مُخطط تهويدها، ومن هنا فإنني أُناشدكم أيُّها الإخوة أصحاب الجلالة والسمو والفخامة، بأن تستمروا وتكثفوا العمل من أجل حماية القدس ودعم صُمود أهلها الذين يدافعون عن مدينتهم بِصُدورِهم العارية.

كما أُشدد على الدعوة إلى تشجيع أبناء أُمتنا العربية والإسلامية للقدوم إلى القدس لزيارتها والصلاة فيها، الأمر الذي يُساهم في دَعم صمود أهلها وثباتهم، وكما اعتدنا أن نقول "**إن زيارة السجين لا تعني التطبيع مع السجان**"، وبخاصةٍ بعد أن قال علماء المسلمين كلمة الفصل من خلال قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي انعقد في الكويت الشقيق مؤخراً، والذي يمثل أعلى مرجعيةٍ فقهيةٍ لدول العالم الإسلامي، وأكد على زيارة المسلمين للقدس باعتبارها فضيلةً دينيةً مؤكدة، وأضاف بأن قضية القدس هي قضية الأمة بأجمعها وهي ليست لأهل فلسطين وحدهم.

السيد الرئيس، الإخوة القادة،

نَستذكر جميعاً العدوان الإسرائيلي الذي تعرَّضَ له أهلنا في قطاع غزة في الصيف الماضي، وكانت الحرب الثالثة على قطاع غزة، حيث راح ضحيتها الآلاف من الشهداء والجرحى والمُشردين، وخَلِّفت دَماراً وخراباً يحتاج لسنين طويلة لإعادة الإعمار، وكانت الشقيقة جمهورية مصر العربية مشكورة، قد استضافت وبالتعاون مع مملكة النرويج، ومشاركة عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة، أعمال مؤتمر إعادة الإعمار، والتي تعهَّدت غالبيتها بتقديم مساهمات لهذا الغرض، نتمنى عليها وندعوها اليوم، للإسراع في تقديم هذه المساهمات.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

أصحاب المعالي

تنكرت إسرائيل، قوة الإحتلال، خلال الفترة السابقة، لكل الإتفاقات المعقودة معها، وقامت بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وأَمْعنت في إجتياحاتها لمناطقنا واعتقال المزيد من أبناء شعبنا، واستولت على صلاحيات السلطة ومسؤولياتها، وكان آخر ممارستها العدوانية فرض الحصار المالي، كجُزء من سياسة العقاب الجماعي، فمُنذ أربعة أشهر قامت بتجميد تحويل أموالنا من الضرائب المُستحقة، مما حال دون تمكين الحكومة الفلسطينية من

أداء مسؤولياتها تِجاه شعبها وإدارة مؤسساتها، وهو أمر لا يمكن استمراره، وفي هذا الوضع الصعب الذي يُعاني منه شعبنا نتطلع إلى تفعيل شبكة الأمان المالية العربية التي تم التعهد بها، وإذْ أُعبر عن شكرنا للأشقاء الذين بادروا بِسداد تعهداتهم المالية، يحدونا الأمل بأن تقوم باقي الدول الشقيقة بالوفاء بما تعهدت به.

الإخوة القادة، أصحاب المعالي والسعادة،

لقد أدَّت سياسة الحكومة الإسرائيلية المُتطرفة من ناحية، والتزام القيادة الفلسطينية بتعهداتها ووضوح موقفها السياسي من ناحية أخرى، إلى إِحداث مُتغيرات هامة بالنسبة لقضيتنا على المستوى السياسي الدولي، أدَّت إلى حصولنا على دعم سياسي كبير من المُجتمع الدولي، تَجَسَّد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بِرفع مكانة فلسطين إلى دولة مُراقب، واعترافات وصلت إلى 135 دولة، ودعوة عدد كبير من البرلمانات الأوربية، لحكوماتها بالاعتراف بدولة فلسطين.

الإخوة القادة، أصحاب المعالي والسعادة،

إن من يُراقب التطورات السياسية في إسرائيل تجاه إمكانية تحقيق السلام، وخاصة مُنذ تولي السيد نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية، سيجدْ أن إسرائيل تبتعدْ عن السلام، وتتجه نحو مزيد من التطرف والعنصرية، وتُمعن في غطرسة القوة، مُستغلة أصدقاءها وحلفاءها أسوأ استغلال، رافضةً اليد الممدودة من جيرانها في إطار مبادرة السلام العربية، مُنكرة بصريح العبارة حق الشعب الفلسطيني في الحُرية والسيادة والاستقلال، والعيش بكرامة، على ترابه الوطني .

بسم الله الرحمن الرحيم

٢

ولا ريب بأنكم سمِعتُمْ وقرأتمْ في وسائل الإعلام المختلفة قبل يوم من الإنتخابات الإسرائيلية، تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، الذي أعلن عن حقيقة موقفِه، بأنهُ لن يسمح بقيام دولة فلسطينية ما دام في الحُكم، وأنه سيمضي قُدماً في بناء المزيد من المستوطنات وتعزيزها، وأنه لن يُفاوض على القدس، ولن يتخلّى عن الحدود على نهر الأردن، ويطالبنا بإنهاء العلاقة مع حماس، والإعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

وعلى ضوء ذلك، فإن العلاقة مع إسرائيل لا يُمكن أن تستمر على ما كانت عليه في السنوات الماضية، فإصرار الحكومة الإسرائيلية على عدم إنهاء احتلالها لأراضي دولة فلسطين، ومواصلة سلوكها وكأنها فوق القانون الدولي، أدّى بنا وبدعم عربي ودولي واسع للتَّوجه نحو تدويل القضية الفلسطينية، عبر الأمم المتحدة، ومجلس أَمنها، مُطالبين بتحديد سقف زمني لنهاية الاحتلال، كما وتقدّمنا بطلبات للالتحاق بعدد من المُنظمات الدولية، ومن ضِمنها محكمة الجنايات الدولية.

وهذا التَّوجه بدأناه وسنستمر فيه، مع التأكيد في ذات الوقت على أن أيدينا ما زالت ممدودة للسلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، ووفق قرار الجمعية العامة رقم 67/19، الذي يُؤكد على إنهاء الاحتلال، ونيل دولة فلسطين استقلالها وسيادتها على الأرض المحتلة منذ العام 1967، وبعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار 194، والوقف التام للاستيطان، بما في ذلك في القدس، وإطلاق سراح الأسرى، وإنهاء الحصار عن قطاع غزة، والإفراج عن الأموال المحجوزة، وضمان عدم تكرار حجزها مرة أخرى.

السيد الرئيس

الإخوة القادة،

إن الدلائل تُشير، على ضوء نتائج الانتخابات التي جرت في إسرائيل قبل أيام قليلة، إلى عدم وجود شريك إسرائيلي نصل معهُ إلى تسوية للصراع عبر المفاوضات التي يُريدها غطاءً لمواصلة سياسة فرض الأمر الواقع، ولا يُمكن ولا يجوز في هذهِ الحالة اعتبار تحركنا على المستوى الدولي بأنه عمل أُحادي الجانب.

لقد آن الأوان لترجمة التصريحات والبيانات التي نسمعُها عن إدانة الاستيطان إلى إجراءات وعقوبات، وإلى اعتراف بدولة فلسطين ممن لم يعترف بها بعد، واتخاذ القرارات الكفيلة بتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

إننا مُتجهون وبناءً على ما قرره مجلسنا المركزي في دورته الأخيرة، إلى إعادة صياغة وترتيب علاقاتنا السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل.

وعلى صعيد وضعنا الداخلي، نحن مُصممون على توحيد أرضنا وشعبنا، وإنهاء الإنقسام البغيض، وجعل المُصالحة الفلسطينية حقيقة ناجزة، والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية بأسرع وقت ممكن، وذلك وفقَ الاتفاقات التي تمَّت في الدوحة والقاهرة وغزة، ونُرحب بكل جهد يُبذل، من أجل ذلك، مُقدرين لمصر الشقيقة دورها وجهودها كراعية لملف المُصالحة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تمَّ الاتفاق في المجلس المركزي الفلسطيني على تكليف وفد من منظمة التحرير للذهاب إلى قطاع غزة قريباً، وفي نفس الوقت، ستستَّمر حكومة الوفاق الوطني في الاضطلاع بدورها،

رغم العقبات التي تعترض سبيلها من أجل مُمارسة صلاحياتها كاملة وبسط سيطرتها على المعابر من أجل إعادة إعمار قطاع غزة.

إن الحكومة الفلسطينية ورئيسها لم تنقطع عن التواجد في قطاع غزة، والتي كان آخرها الأسبوع الماضي، حيث قام رئيس الوزراء وعدد من أعضاء حكومته، بالإجتماع مع جميع القوى الوطنية والمؤسسات الدولية، بهدف تذليل العقبات التي تضعها إسرائيل من جهة وحركة حماس من جهة أخرى أمام تنفيذ المشاريع التي تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة.

وفي هذا الصدد، ندعو أشقاءنا إلى التعامل مع الوضع الفلسطيني من خلال بوابة الشرعية الفلسطينية حِفاظاً على وحدة الموقف والتمثيل.

وأودُّ أن أُشير هنا إلى موضوع خطير يتمثل بوجود مُخططات إسرائيلية لإقامة دولة في قطاع غزة، وحُكم ذاتي في الضفة الغربية يستثني القدس، وهُدنة طويلة الأمد، وهو المشروع القديم – الجديد، الذي يُعرف "بمشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة".

إننا نُحذر من التعاطي مع هذه المُخططات تحت أي مسمى كان، فهي تهدف إلى تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، بل ويتوجب علينا العمل المُشترك لإفشالها، ونُطالب بموقف عربي حاسم من هذا المشروع المشبوه.

الإخوة القادة، أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن حلّ القضية الفلسطينية من شأنِهِ أن يُسهم في استقرار منطقتنا، ويُعزز الأمن والأمان في ربوعها، ويسحب الذرائع من تيارات العُنف والإرهاب، التي تتخذ من الدين، ومن قضيتنا العادلة ذريعة لممارساتها الإرهابية والدموية في المنطقة، وإن على العالم أجمع، والمجتمع الدولي بِقواه الفاعلة والمؤثِّرة، أن يقوم بعمل كل ما من شأنه الإسهام في حل القضية الفلسطينية، ووضع حد لِعذابات شعبنا تحت الاحتلال، وفي أماكن اللجوء والشتات، فمئات

الآلاف من أبناء شعبنا اللاجئين يعيشون في ظروف مأساوية وصعبة جداً، وخاصة في البلدين الشقيقين، سوريا ولبنان نتيجة الأحداث المأساوية في سوريا، والتي اضطرتهم لترك بيوتهم والتشرد من جديد، مع تأكيدنا على أن وجودهم في أماكن اللجوء هو وجود مؤقت.

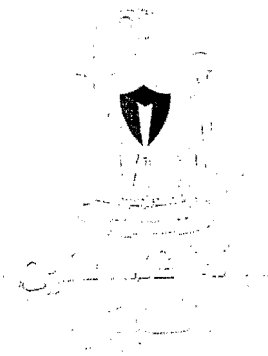

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أيها الإخوة الأعزاء،

إن الأحداث المأساوية التي تشهدها العديد من الدول العربية اليوم، نتيجة تنامي واستفحال ظاهرة الإرهاب الدموي المُسيء لديننا وثقافة أُمتنا، والذي يُهدد وحدة نسيجها الإجتماعي، ويُنذر بمخاطر التقسيم، تفرض علينا التصدي لها، ثقافياً ودينياً، بالإضافة إلى المعالجة الأمنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

فلا يُعقل أن نترك الشباب ضحيةً لأفكار هدامة، وبرأيي فإنه مطلوب إعادة النظر في المناهج التعليمية والتثقيفية، وتوفير فرص العمل، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية لجميع الفئات.

إنني أَضمّ صوتي إلى أصوات الأشقاء القادة المُطالبين بتفعيل الإتفاقيات والمعاهدات المُتعلقة بالدفاع العربي المشترك، وغيرها من الإتفاقيات.

ونظراً لخطورة الوضع الراهن أقترح على مجلسكم المُوقر أن تقوم لجنة الترويكا ومن يرغب في الإنضمام اليها من القادة، بوضع رؤية عربية تهدف إلى مُعالجة الحروب والأزمات والفِتن والانقسامات القائمة أو المحتملة في عدد من الدول العربية، وتحصين بلادنا من الإرهاب والأخطار الوجودية التي تُهدد حاضر ومستقبل أُمتنا ، فالحاجة ماسة لإيجاد حلول عملية وخلاقة مبنية على رؤية عربية، ومُستندة إلى حلول تصون الشرعية وتضمن وحدة تُراب كل دولة عربية بعيداً عن أي تدخل أجنبي، وأن تكون قراراتها مُلزِمة للجميع.

أرحب بقرار وزراء الخارجية باعتمادهم إقتراح دولة فلسطين بأن تجرى الترتيبات من خلال جامعة الدول العربية، لإتاحة الفرصة لقائد عربي بأن يقوم بإلقاء خطاب باسمنا جميعاً أمام الكونجرس الأمريكي بمجلِسيه، يَشرح فيه مُبادرة السلام العربية، ورُؤية العرب لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، ويُمكن أن يقوم قادة عرب آخرون بِعرض الرؤية العربية للسلام، أمام المجلس الأوربي وأمام تكتلات إقليمية ودولية أخرى.

وفي الختام أتمنى لقمتنا هذه التوفيق والنجاح، للخروج بكل ما من شأنِهِ تعزيز وحدة الأمة، وحماية مصالحها ومقدراتها، مُعرباً عن خالص الشكر للجميع على حُسن الاستماع، ومُقدراً عالياً جهود الشقيقة مصر لعقد هذا المؤتمر، وللجامعة العربية أميناً عاماً وطواقم فنية، كل التحية والتقدير على كل جهد بذلوه لأجل انعقاد وإنجاح هذه القمة.

والسلام عليكم ورحمة الله